باب: خطأ الناس يوم عرفة

٢٩٠٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِ، قَالَ: **«وَفِطْرُكُمْ يَوْمَ تُفْطِرُونَ، وَأَضْحَاكُمْ يَوْمَ تُضَحُّونَ، وَكُلُّ عَرَفَةَ مَوْقِفٌ، وَكُلُّ مِنًى مَنْحَرٌ، وَكُلُّ فِجَاجِ مَكَّةَ مَنْحَرٌ، وَكُلُّ جَمْعٍ مَوْقِفٌ»**(١).

---

(١) **اختلف في رفعه ووقفه:** ورد عن أبي هريرة من رواية محمد بن المنكدر ومحمد بن سيرين والمقبري.

وهذا إسناد رجاله ثقات إلا أن محمد بن المنكدر لم يسمع من أبي هريرة، وانظر «التلخيص الحبير» (٢/ ٢٧٥).

*** أولًا: رواية محمد بن المنكدر:**

رواها أيوب السِّخْتِيَانِيُّ وعبد الوارث - والظاهر أنه ابن سعيد - كلاهما عن ابن المنكدر، به.

فأما رواية أيوب: فقد اختلف عليه في رفعها ووقفها، حيث رواها حماد بن زيد وروح بن القاسم، ومعمر بن رَاشِدُ، وداود بن الزِّبْرِقَانِ وعبيد الله بن عمرو الرَّقِّيُّ، كلهم عن أيوب، به مرفوعًا، ورواها ابن عُلَيَّةَ وعبد الوهاب بن عبد المجيد كلاهما عنه، به موقوفًا.

- طريق الرفع:

رواية حماد:

أَخْرجَها أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، فِي حَدِيثِ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِ، قَالَ: **«وَفِطْرُكُمْ يَوْمَ تُفْطِرُونَ وَأَضْحَاكُمْ يَوْمَ تُضَحُّونَ، وَكُلُّ عَرَفَةَ مَوْقِفٌ، وَكُلُّ مِنًى مَنْحَرٌ، وَكُلُّ فِجَاجِ مَكَّةَ مَنْحَرٌ، وَكُلُّ جَمْعٍ[١] مَوْقِفٌ»** =

---

[١] **«فجاج»**: جمع فج، وهو الطريق الواسع «النهاية» (٣/ ٤١٢) **«جمع»**، هي مزدلفة؛ سميت بذلك لاجتماع الناس فيها، انظر «معجم البلدان» (٢/ ١٨٩)، والحديث في سنن أبي داود رقم (٢٣٢٤).

=ومن طريق أبي داود أخرجها الدَّارَقُطنيُّ[١].

وأخرجها الدَّارَقُطنيُّ أيضًا من طريق إسحاق بن عيسى الطباع، عن حماد، به[٢]. والطباع صدوق[٣]؛ فهو حسن الحديث.

وأخرجها البيهقي من طريق أبي النعمان، عن حماد، به[٤]، وفي روايته طول.

ورواية روح:

أخرجها الدَّارَقُطنيُّ من طريق محمد بن سواء عنه، به، ومن طريق الدَّارَقُطنيِّ أخرجها البيهقي[٥].

وابن سواء هو: محمد بن سواء – بتخفيف الواو والمد – السدوسي العنبري، صدوق رُمي بالقدر[٦]، والراوي عنه أزهر بن جميل صدوق يغرب[٧].

ورواية معمرٍ:

أخرجها إسحاق بن راهويه: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ[٨]، نا مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قال: **«عرفة كلها موقف، وارفعوا عن عرنة، والمزدلفة كلها موقف، وارفعوا عن محسر، وفجاج مكة كلها منحر»**[٩].

وعزاها الألباني إلى أبي علي الهروي في الفوائد من رواية يزيد بن زريع، عن معمرٍ، به[١٠].

ورواية كل من ابن الزِّبْرِقَانِ والرقي:

ذكرهما الدَّارَقُطنيُّ تعليقًا[١١]، ولم أقف عليها مسندة، وابن الزِّبْرِقَانِ متروك[١٢]، وتغني عنها الطرق الأخرى. =

---

[١] في «السنن» (٢/ ١٦٣).
[٢] المصدر السابق (٢/ ٢٢٤).
[٣] «تقريب التهذيب» (ص١٠٢).
[٤] «السنن الكبرى» (٥/ ١٧٥).
[٥] الدَّارَقُطنيُّ في «السنن» (٢/ ١٦٣)، والبَيهَقِيُّ في «السنن الكبرى» (٤/ ٢٥٢).
[٦] «تقريب التهذيب» (ص٤٨٢).
[٧] المصدر السابق (ص٩٧).
[٨] «المصنف» (٤/ ١٥٦).
[٩] «المسند» (١/ ٣٦٣) رقم (٣٧٢).
[١٠] «إرواء الغليل» (٤/ ١١، ١٢)، «الصحيحة» (٢٢٤).
[١١] في «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» (١٠/ ٦٢).
[١٢] «تقريب التهذيب» (ص١٩٨).

=وقد صحح الشيخ الألباني الحديث مرفوعًا بمجموع طرقه[١].

- طريقا الوقف:

رواية ابن عُلَيَّةَ:

رواها الدَّارَقُطنيُّ – أيضًا – من طريق الحسن بن عرفة عنه، به.

ومن طريق الدَّارَقُطنيِّ أَخْرجَها البيهقي[٢]، وسندها لا يقل عَنِ الْحَسَنِ إلى أيوب. الحسن بن عرفة وثقه ابن معين[٣]، وقال عنه أبو حاتم: صدوق[٤]. وباقي رجاله ثقات.

رواية عبد الوهاب:

أخرجها الدَّارَقُطنيُّ – أيضًا – من طريق محمد بن الوليد البسري عنه، به[٥]، وسندها صحيح إلى أيوب أيضًا، رجاله كلهم ثقات. لكن رواية الرفع أقوى، وتترجح برواية عبد الوارث بن سعيد – وهي مرفوعة لم يختلف فيها – وقد أخرجها البيهقي من طريق الحسن بن قزعة عنه به مقرونة مع رواية روح بن القاسم المتقدمة[٦].

وسندها حسن إلى عبد الوارث.

لكن الروايتين معلتان بالانقطاع؛ لأن محمد بن المنكدر لم يسمع من أبي هريرة.

قال الشيخ الألباني – بعد ذكره لبعض رويات الرفع –: فالسند صحيح لولا أنه منقطع؛ فابن المنكدر لم يسمع من أبي هريرة كما قال البزار وغيره[٧] .اهـ.

ولم يشر الشيخ إلى الخلاف على أيوب في الرفع، وممن نص على عدم سماع ابن المنكدر من أبي هريرة – غير البزار – ابن معين وأبو زرعة[٨].

لكن ذكر الحافظ ابن حجر أن التِّرمِذِيَّ نقل عن البُخاريِّ أن ابن المنكدر سمع من عائشة، ثم قال: وإذا ثبت سماعه منها أمكن سماعه من أبي هريرة فإنه مات بعدها[٩]. =

---

[١] «إرواء الغليل» (٤/ ١١).

[٢] الدَّارَقُطنيُّ في «السنن» (٢/ ١٦٣)، والبَيهَقِيُّ في «السنن الكبرى» (٤/ ٢٥١).

[٣] «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٥٤). [٤] «الجرح والتعديل» (٣/ ٣١).[٥] «السنن» (٢/ ١٦٣)

[٦] في «السنن الكبرى» (٤/ ٢٥٢). [٧] «إرواء الغليل» (٤/ ١١).

[٨] «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص١٥٢).

[٩] «التلخيص الحبير» (٢/ ٢٧٥). **قُلتُ:** يحرر سماع ابن المنكدر من عائشة رضي الله عنها .

=* ثانيًا: رواية ابن سيرين عن أبي هريرة:

وهي مرفوعة أخرجها ابن ماجه من طريق أيوب السِّخْتِيَانِيِّ، عن محمد بن سيرين، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«الْفِطْرُ يَوْمَ تُفْطِرُونَ، وَالْأَضْحَى يَوْمَ تُضَحُّونَ»**[١].

لكن في سندها محمد بن عمر المقرئ – شيخ ابن ماجه – قال الحافظ: لا يعرف[٢].

فروايته هذه منكرة بذكر ابن سيرين؛ لأنها مخالفة لرواية الثقات الذين ذكروه من رواية ابن المنكدر.

ولما ذكر الشيخ الألباني رواية ابن المنكدر قال: وقد جعله بعض الضعفاء من مسند عائشة رضي الله عنها وبعضهم جعله من حديث ابن سيرين عن أبي هريرة، وكل ذلك وهم[٣]. اهـ.

* ثالثًا: رواية المقبري:

وهي مرفوعة – أيضًا – أخرجه التِّرمِذِيُّ والدَّارَقُطنيُّ والبيهقي والبغوي من طريق عُثْمَانَ بن محمد الأخنسي، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة: أن النبيَّ ﷺ قال: **«الصَّوْمُ يَوْمَ تَصُومُونَ، وَالْفِطْرُ يَوْمَ تُفْطِرُونَ، وَالأَضْحَى يَوْمَ تُضَحُّونَ»**[٤].

قال التِّرمِذِيُّ: حديث حسن غريب.

وقال الألباني: إسناده حسن؛ رجاله كلهم ثقات معروفون، وفي عُثْمَانَ بن محمد وهو: ابن المغيرة بن الأخنس كلام يسير لا يُنزل حديثه عن رتبة الحسن. قال الحافظ في «التقريب»: صدوق له أوهام[٥]. اهـ.

وفي سند الدَّارَقُطنيِّ الواقدي وهو متروك[٦]، وفي رواية البيهقي اختصار.

ورواها الدَّارَقُطنيُّ مرة أخرى من طريق محمد بن عمر، عن داود بن خالد وثابت بن قيس ومحمد بن مسلمٍ، كلهم عن المقبري، به[٧]، ومحمد بن عمر: هو الواقدي. =

[١] «السنن» (١٥٣١) رقم (١٦٦٠). [٢] «تقريب التهذيب» (ص٤٩٨)

[٣] «إرواء الغليل» (٤/ ١١).

[٤] التِّرمِذِيُّ في «السنن» (٣/ ٨٠) رقم (٦٩٧)، والدَّارَقُطنيُّ في «السنن» (٢/ ١٦٤)، والبَيهَقِيُّ في «السنن الكبرى» (٤/ ٢٥٢)، والبغويُّ في «شرح السنة» (١٧٢٦).

[٥] «إرواء الغليل» (٤/ ١٣). [٦] «تقريب التهذيب» (ص٤٩٨). [٧] «السنن» (٢/ ١٦٤).

=* والخلاصة:

أن هذا الحديث: ورد عن أبي هريرة من طريق ابن سيرين والمقبري وابن المنكدر.

فأما رواية ابن سيرن فمنكرة، وأما رواية المقبري فأحد أسانيدها حسن وهو سند التِّرمِذِيِّ، وأما رواية ابن المنكدر فهي منقطعة، بالإضافة إلى ما فيها من الاختلاف في الرفع والوقف. والراجح منهما رواية الرفع؛ لأن رواية المقبري تشهد لها واللهُ أعلَمُ.

قال الدَّارَقُطنيُّ في «العلل» (١٠/ ٦٢، ٦٣) س (١٨٦٧، ١٨٦٨): اختلف في رَفْعِهِ عَلَى ابْنِ الْمُنْكَدِرِ؛ فَرَفَعَهُ رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ وَمَعْمَرٌ.

وَاخْتُلِفَ عَنْ أَيُّوبَ فَرَوَاهُ دَاوُدُ بْنُ الزِّبْرِقَانِ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو الرَّقِّيُّ وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ مَرْفُوعًا.

وَوَقَفَهُ ابْنُ عُلَيَّةَ وَالثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا لَمْ يَذْكُرْ أَبَا هُرَيْرَةَ.

وقال أيضًا س (١٨٦٨): واختلف عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ؛ فَرَفَعَهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَوَقَفَهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ وَابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ.

وَاخْتُلِفَ عَنْ مَعْمَرٍ فَرَفَعَهُ يَحْيَى بْنُ يَمَانٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَغَيْرُهُ يَرْوِيهِ عَنْ مَعْمَرٍ؛ مَوْقُوفًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

والحديث صححه الشيخ الألباني مرفوعًا بمجموع طرقه[١].

وقد ورد من مسند عائشة بلفظ: **«عرفة يوم يعرف الإمام، والأضحى يوم يضحي الإمام، والفطر يوم يفطر الناس»**، وسيأتي الكلام عنه.

قال الخطابي في «معالم السنن» (٢/ ٨٢): معنى الحديث: أن الخطأ موضوع عن الناس فيما كان سبيله الاجتهاد، فلو أن قومًا اجتهدوا فلم يروا الهلال إلّا بعد الثلاثين فلم يفطروا حتى استوفوا العدد، ثم ثبت عندهم أن الشهر كان تسعًا وعشرين فإن صومهم وفطرهم ماضٍ فلا شيء عليهم من وزر أو عتب. =

[١] «إرواء الغليل» (٤/ ١٤).

٢٩٠٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: « النَّحْرُ يَوْمَ يَنْحَرُ النَّاسُ وَالإِمَامُ، وَيَوْمُ عَرَفَةَ يَوْمٌ يُعْرَفُ الإِمَامُ وَالنَّاسُ»(١).

=وكذلك هذا في الحج إذا أخطؤوا يوم عرفة؛ فإنه ليس عليهم إعادته ويجزيهم أضحاهم كذلك؛ وإنما هذا تخفيف من الله سبحانه ورفق بعباده، ولو كلفوا إذا أخطؤوا العدد أن يعيدوا لن يأمنوا أن يخطؤوا ثانيًا وأن لا يسلموا من الخطأ ثالثًا ورابعًا، فإن ما كان سبيله الاجتهاد كان الخطأ غير مأمون فيه.

وانظر: «شرح السنة» للبغويِّ (٦/ ٢٤٧ - ٢٥٠)، و«المجموع» للنووي (٨/ ٢٣)، و«الفروع» (٣/ ٥٣٤)، و«عارضة الأحوذي» لابن العربي (٤/ ٩٥، ٩٦)، و«المغني» (٥/ ٤٢٩)، و«بدائع الصنائع» (٢/ ٢٠٣، ٢٠٤)، و«الصحيحة» (١/ ٤٤٣، ٤٤٤)، و«الشرح الممتع» (٧/ ٤٤٦)، و«رسالة في رؤية هلال ذي الحجة» لابن رجب.

(١) **اختلف في رفعه ووقفه، والوقف أصح:** ورد عن عائِشةَ رضي الله عنها من رواية مسروق ومحمد بن المنكدر وعروة بن الزبير.

*** أولًا: رواية مسروق.**

رواها عنه أبو إسحاق السبيعي، واختلف على أبي إسحاق في رفع الحديث ووقفه، حيث رواه شعبة عنه، به موقوفًا، ورواه الهيثم بن صالح عنه به مرفوعًا، ذكر ذلك الدَّارَقُطنيُّ تعليقًا[١]، ولم اقف على روايتهما مسندة. والهيثم بن صالح هو: الهزاني. قال العُقَيليُّ: لا يتابع على حديثه[٢]، ولذلك رجح الدَّارَقُطنيُّ رواية شعبة الموقوفة على روايته.

ورواه البيهقي من وجه آخر موقوفًا فقال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، ثنا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ جَعْفَرِ بْنِ دَرَسْتَوَيْهِ النَّحْوِيُّ بِبَغْدَادَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْحُنَيْنِ، ثنا عَارِمٌ أَبُو النُّعْمَانِ، ثنا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَنِيفَةَ يُحَدِّثُ عَمْرَو بْنَ دِينَارٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ الأَقْمَرِ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَقَالَتْ: اسْقُوا مَسْرُوقًا سَوِيقًا وَأَكْثِرُوا حَلْوَاهُ، قَالَ: فَقُلْتُ: إِنِّي لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَصُومَ الْيَوْمَ إِلا أَنِّي خِفْتُ أَنْ يَكُونَ يَوْمَ النَّحْرِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: النَّحْرُ يَوْمَ يَنْحَرُ النَّاسُ، وَالْفِطْرُ يَوْمَ يُفْطِرُ النَّاسُ[٣]. =

---

[١] «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» (١٥/ ١٣٥).

[٢] «كتاب الضعفاء» (٤/ ٣٥٦).

[٣] «السنن الكبرى» (٤/ ٢٥٢).

=وهذا السند كلهم ثقات، محمد بن الحسين بن أبي الحنين هو المعروف: بالحنيني، وثقه الدَّارَقُطنيُّ[١].

*** ثانيًا: رواية عُرْوَةَ.**

وهي مرفوعة أخرجها الشَّافِعيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بن محمد، عن عبد الله بن عطاء بن إِبْرَاهِيمَ مولى صفية، عن عُرْوَةَ، به[٢].

وشيخ الشَّافِعيِّ هو: ابن أبي يحيى الأسلمي، متروك[٣].

وعبد الله بن عطاء، قال ابن معين: لا شيء، وقال أبو حاتم: شيخ[٤]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[٥]، فهذه الرواية ضعيفة جدًّا.

وأَخْرجَهُ ابن أخي ميمي الدقاق (٣٧) من طريق الحجاج، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عن عُرْوَةَ، عن عائِشةَ رضي الله عنها.

قُلتُ: الحجاج بن أَرْطَاةَ، كثير الخطأ والتدليس. وقيل: لم يسمع من الزُّهْرِيّ.

*** ثالثًا: رواية محمد بن المنكدر:**

وهي مرفوعة، أخرجها إسحاق بن راهويه: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ يَمَانٍ، نا مَعْمَرٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **«الْأَضْحَى يَوْمَ يُضَحِّي النَّاسُ، وَالْفِطْرُ يَوْمٌ يُفْطِرُون»**.

ومن طريق يحيى بن يمان، أخرجها التِّرمِذِيُّ والدَّارَقُطنيُّ والبغوي[٦].

قال التِّرمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وقال: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا. قُلْتُ لَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ سَمِعَ مِنْ عَائِشَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ، يَقُولُ فِي حَدِيثِهِ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ. =

[١] «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٢٥).
[٢] «المسند» (ص٧٣)
[٣] «تقريب التهذيب» (ص٩٣).
[٤] «الجرح والتعديل» (٥/ ١٣٢).
[٥] (٧/ ٢٩).
[٦] التِّرمِذِيُّ في «السنن» (٣/ ١٦٥) رقم (٨٠٢)، وفي «العلل الكبير» (١/ ٣٧٢)، والدَّارَقُطنيُّ في «السنن» (٢/ ٢٢٥)، والبغويُّ في «شرح السنة» (١٧٢٥).

=وتعقبه الألباني وقال عن الحديث: وهو عندي ضعيف من هذا الوجه لأمرين:

الأول: ضَعيفٌ يحيى بن يمان، وذكر قول الحافظ فيه: صدوق عابد يخطئ كثيرًا وقد تغير[١].

الآخر: مخالفته للثقة، فقد رواه يزيد بن زريع، عن معمرٍ، عن محمد بن المنكدر، عن أبي هريرة.

أَخْرجَهُ أبو علي الهروي في «الفوائد»، وتابع معمرًا على ذلك جماعة من الثقات فالحديث من مسند أبي هريرة وليس من مسند عائشة ﵂[٢]. اهـ.

ويحيى بن اليمان لم يتفرد به، فقد تابعه الثوري، عن ابن المنكدر، عن عائِشةَ ﵂.

أَخْرجَهُ البيهقي من طريق محمد بن إسماعيل الفارسي، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«عَرَفَةُ يَوْمَ يُعَرِّفُ الإِمَامُ، وَالأَضْحَى يَوْمَ يُضَحِّي الإِمَامُ، وَالْفِطْرُ يَوْمَ يُفْطِرُ الإِمَامُ»**.

قال البيهقي: مُحَمَّدٌ هَذَا يُعْرَفُ بِالْفَارِسِيِّ، وَهُوَ كُوفِيٌّ قَاضِي فَارِسَ تَفَرَّدَ بِهِ، عَنْ سُفْيَانَ[٣]. اهـ.

والفارسي ذكره ابن حبان في «الثقات»[٤]، وقال: يغرب. اهـ.

ولعل هذا من غرائبه، واللهُ تعالى أعلَمُ.

وأما حديث أبي هريرة فتقدم، ورواية يزيد بن زريع التي ذكرها الشيخ الألباني لم يذكر لفظها، لكن قال إسحاق بن راهويه: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **«عَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَارْفَعُوا عَنْ عُرَنَةَ، وَالْمُزْدَلِفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَارْفَعُوا عَنْ مُحَسِّرٍ، وَفِجَاجُ مَكَّةَ كُلُّهَا مَنْحَرٌ»**[٥].

وبذلك يكون يحيى بن يمان قد خالف اثنين من الثقات وهما: يزيد بن زريع، وعبد الرزاقَ حيث ذكرا الحديث من مسند أبي هريرة، وذكره من مسند عائشة، قال الألباني – بعد ذكره لحديث أبي هريرة هذا من رواية ابن المنكدر عنه: وقد جعله بعض الضعفاء من مسند عائشة ﵂ وبعضهم جعله من حديث محمد بن سيرين، عن أبي هريرة وكل ذلك وهم[٦]. =

---

[١] «تقريب التهذيب» (ص٥٩٨). [٢] «إرواء الغليل» (٤/ ١٢).

[٣] «السنن الكبرى» (٥/ ١٧٥)، وكذا أَخْرجَهُ أبو نعيم في «أخبار اصبهان» (٢/ ٣٦٠).

[٤] (٩/ ٧٨). [٥] المسند (١/ ٣٦٣) رقم ٣٧٢). [٦] إرواء الغليل (٤/ ١١)، والضعيفة (٦٥٥٤)

٢٩١٠- وَعَنْ هَبَّارِ بْنِ الْأَسْوَدِ جَاءَ يَوْمَ النَّحْرِ وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ يَنْحَرُ هَدْيَهُ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَخْطَأْنَا الْعِدَّةَ كُنَّا نَرَى أَنَّ هَذَا الْيَوْمَ يَوْمُ عَرَفَةَ، فَقَالَ عُمَرُ: «اذْهَبْ إِلَى مَكَّةَ، فَطُفْ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ وَانْحَرُوا هَدْيًا إِنْ كَانَ مَعَكُمْ، ثُمَّ احْلِقُوا أَوْ قَصِّرُوا، وَارْجِعُوا فَإِذَا كَانَ عَامٌ قَابِلٌ فَحُجُّوا وَأَهْدُوا، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ»(١).

٢٩١١- وَعَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: رَجُلٌ حَجَّ أَوَّلَ مَا حَجَّ فَأَخْطَأَ النَّاسُ بِيَوْمِ النَّحْرِ، أَيُجْزِئُ عَنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِي لَعَمْرِي إِنَّهَا لَتُجْزِئُ عَنْهُ - قَالَ وَأَحْسَبُهُ قَالَ - قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«فِطْرُكُمْ يَوْمَ تُفْطِرُونَ، وَأَضْحَاكُمْ يَوْمَ تُضَحُّونَ»**. وَأُرَاهُ قَالَ: **«وَعَرَفَةُ يَوْمَ تَعْرِفُونَ»**(٢).

=*والخلاصة:

إن روايات الرفع لا يصح منها شيء، وأما رواية الوقف فقد رجح الدَّارَقُطنيُّ[١] رواية شعبة الموقوفة عن السبيعي، وهي كذلك الراجحة لا سيما مع متابعة علي بن الأقمر، عَنْ مَسْرُوقٍ التي أخرجها البيهقي، فهي لا تقل عن درجة الحسن في نظري، وأما تضعيف الشيخ الألباني لرواية عائشة فمحمول على رواية الرفع فحسب، واللهُ أعلَمُ.

(١) **إسنادُه ضَعيفٌ،** تقدم تخريجه.

(٢) **مرسل:**

أَخْرجَهُ البَيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٥/ ١٧٦): أَخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدِ بن أبي عمرو، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ الأصم، أنبأ الرَّبِيعُ بن سليمان، أنبأ الشَّافِعِيُّ، أنبأ مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، به.

---

[١] فقال في «العلل» (١٥/ ١٣٥، ١٣٦): يَرْوِيهِ أَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيعِيُّ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛ فرفعه دلهم بن صالح، عن أبي إسحاق، عن مسروق، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. ووقفه شعبة، عن أبي إسحاق، وهو الصواب. وقال شعبة فيه: عن أبي إسحاق، عن مسروق وأبي عطية. واسم أبي عطية مالك بن أبي حمزة.